



تسائلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٢/٣/٢٠١٣ برئاسة القاضي السيد محمد محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بليان ومحمد صائب القوشندي وعبود صالح التميمي وميثاقيل عثمانون قس كوركيس وحسين أبو أسنن لسألتون بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز / المدعي / ومسي عتيوب عاتد شلتن .

التمييز عليه / المدعي عليه / وزير الدفاع / إضافة لوظيفته - وحيثه الموظف الحكومي عبد الكريم لعبي .

التضام

ادعى المدعي (التمييز) أمام محكمة القضاء الإداري انه (رائد) في الجيش المنحل ويحمل رقم إحصائي (٦٣١٨٢١٧) دورة (٧٣) لفحصين أبط منذ عشر سنوات وقام بمراجعة وزارة الدفاع لغرض العودة إلى الجيش تكمن دون نتيجة ولا يعرف السبب ، وفي عام ٢٠٠٧ تم قطع العلاقات معه وقيل له بأنه (مقطوع العلاقة) من الخدمة وتم الإشارة إلى رقم الكتاب العنيت في خط خدمته وهو (١٢٨٨٨) في ٢٢/١٢/٢٠٠٢ وإن أولئك هذا الكتاب لم تعرف من أي احد وإن مجرد الشك ووضع هذا الرقم وأمر الفر في خط خدمته هو عيب وتجسي وظلم كبير يحده وأنه لم ينقطع عن الخدمة تقية ٩/٩/٢٠٠٣ وقدم طلب مطروحة إلى المدعي عليه بتاريخ ٢٨/٦/٢٠١٢ وتم الرد عليه بموجب الكتاب المرقم (٢٤٤٩٥) في ٩/٩/٢٠١٢ بالرفض على طلب العودة كونه مقطوع العلاقة ، وادعى بأنه غير مقطوع العلاقة وقيل لرفيقته إلى (مقدم) بأنم تم نقله إلى دائرة المحاررين حسب كتاب إدارة الضباط (١٨٨١) في ١٥/٩/٢٠٠٢ كونه غير يحيى . وأرفق في دعواه كتاب دائرة المحاررين القديمة المرقم (١٩٤) في ٢٣/٢/٢٠٠٣ الذي يزيد استمراره بالخدمة وأرفق



ايضاً منذ التمايك لقطعة ارض باسمه لسنة ٢٠٠٥ والمرتبطة بالقرار (١١٧) كونه مستمر بالخدمة ومعه كتاب مصرف الرافدين فرع (بغوية/٩٤) لسنة ٢٠٠٢ الذي يزيد استكماله رواتب المحاربين للشهر (١٢.١١) لسنة ٢٠٠٢ وكذلك للشهر (٣.٢٠١) لسنة ٢٠٠٣. وبعد سقوط النظام قام باستلام رواتب الدفعات لغاية الدفعة (١٩) حيث تم قطع الدفعات عنه بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣١ وان الكتاب الذي تم قطع علاقته بالخدمة يتتالي مع الكتب المذكورة اعلاه وتحتب بمصافه كونه مهجر واب لشهيد ارحاب عام ٢٠٠٧. قام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٢/١١/٨ والتي يعلن فيها بالامر الوزاري المرقم (٤٢٨٨٨) في ٢٠٠٢/١٢/٢٣ حسب ما اوضحه في جلسة مرافعة يوم ٢٠١٢/١٢/١٢. ونتيجة المرافعة بحضور النيابة اتمتت محكمة القضاة الاتاري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢١ ويعتد اضيابة (٢٠١٢/١٢/٢١) حكماً يقضي بمررد دعوى المدعي من التاحية الضالفة ، طعن المميز بالحكم بواسطة وكيله اسم المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٣/١/١٠ طلباً نفضه للأسباب الواردة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح ذلك لأن المدعي (المميز) نظم من القرار الاتاري المطعون فيه بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٨ ولم يبت بالنظام فباعتبر النظام مرفوض حكماً بعضي ثلاثين يوماً . وحيث انه اقام الدعوى بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٨ أي بعد أكثر من ستين يوماً على رفض النظام حكماً لذلك يكون قد اقام الدعوى خارج المدة القانونية المتضمن فيها في الفقرة (ب) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل وبذلك فيكون حظه في الطعن قد سقط بحكم القانون وانه دعواه

مكتبه تجاري عراقي

داده كفاي بالآي نيوتنيتيادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢١/تحالفية/تمييز/٢٠١٣

شكراً وهذا ما أفضت به محكمة القضاء الإداري وعليه قرر تصديق الحكم المميز
ورّد الاعتراضات التمييزية وتمحيص المميز رسم التمييز وصدر القرار
بالتفليق في ٢٠١٣/٣/١٢

الرئيس
منحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جفر نكر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم أحمد باوان

العضو
محمد صائب الشفيقندي

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
مختار شامون قس كوريس

العضو
حسين أبو التمن